الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب
النائب سالم لبيض
دائرة مدنين

تونس في :02 نوفمبر 2018

الى السيد رئيس مجلس نواب الشعب

من السيد النائب سالم لبيض الى السيد وزير الخارجية

عملا بأحكام الفصلين 96 من الدستور و 145 من النظام الداخلي أتوجه إلى السيد وزير الخارجية **بسؤال كتابي.**

الموضوع: حول وضعية مجموعة من الشباب التونسيين المختفين بإيطاليا.

تحية طيبة وبعد،

الرجاء مدنا بمعطيات حول وضعية مجموعة من الشباب التونسيين المختفين بإيطاليا منذ سنة 2015 وهم:

- رمزي شلندي
- فتحي حوته
- محمد علي مصدق
- بيرم الختالي
- ورد الختالي
- أيوب لوريمي
- عبد المولى لوريمي
- ميلود ختاري
- فتحي غراب
- محمد العنتيت
- محفوظ لوريمي

مجلس نواب الشعب
الواردات
2018 نوفمبر 02
رمز الإدارة 2378 عدد

ماهي الإجراءات التي قامت بها وزارة الخارجية في إطار البحث عنهم لمد ذويهم بمعلومات تتعلق بوضعيتهم، إن كانوا على قيد الحياة في السجون الايطالية أم لا، أو كانوا قد وافتهم المنية أم لا، علما وأن موقع "siciliamigranti" الايطالي مد عائلة الشاب رمزي شلندي بوثيقة (مصاحبة) تفيد بأن الحرس البحري الايطالي قد استلمهم احياء في عرض البحر صحبة 73 مهاجر بتاريخ 08 جانفي 2015 وأدخلهم جزيرة لامبيدوزا.

والسلام.

النائب
سالم لبيض

Tél: 98 431 690

26 نهج جمال عبد الناصر تونس 1000 الهاتف:71321932 الفاكس: 71321966

الجمهورية التونسية
وزارة الشؤون الخارجية
الديوان

27 نوفمبر 2018

1885

عاجل جدًا

إلى
السيد رئيس ديوان
رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع : أجوبة عن أسئلة كتابية.
المرجع : مراسلتكم عدد 1245 بتاريخ 19 نوفمبر 2018.

تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه، أتشرف بموافاتكم بأجوبة وزارة الشؤون الخارجية عن الأسئلة الكتابية الموجهة إليها من قبل النائبين المحترمين، السيد سالم لبيض والسيد ياسين العياري.

وتقبلوا السيد رئيس الديوان فائق عبارات التقدير والاحترام.

عادل بن لاغة

الواردات

الجـــمهـــوريـــة التونسيـــــة
وزارة الشـــؤون الخـــارجية
الديـــــوان

1) السؤال: حول وضعية مجموعة من الشباب التونسيين المختفين بإيطاليا منذ سنة 2015"(النائب المحترم السيد سالم لبيض).

2) الـــــرد:

تبعا للسؤال الكتابي الذي توجه به النائب المحترم السيد سالم الأبيض حول مساعي الوزارة في إطار البحث عن مجموعة من الشبان التونسيين المختفين بايطاليا منذ سنة 2015 و مدّ عائلاتهم بمعلومات إن كانوا على قيد الحياة في السجون الإيطالية أو توفوا،مشيرا إلى أن الحرس البحري الإيطالي قد استلمهم أحياء في عرض البحر صحبة 73مهاجر بتاريخ 8 جانفي 2015 وأدخلهم جزيرة لامبيدوزا، و مستندا في ذلك على وثيقة مدّها موقع " siciliamigranti " إلى عائلة الشاب رمزي شلندي أحد المختفين، تود الوزارة تقديم التوضيحات التالية :

أولا، موقع " siciliamigranti " هو Blog ، ينقل الأخبار المتعلقة بعمليات الهجرة غير الشرعية الوافدة على السواحل الإيطالية والتي يتم رصدها من قبل حرس السواحل الإيطالي و ينشرها على موقعه الالكتروني و هو ليس موقعا رسميا عن وزارة الداخلية الإيطالية.

ثانيا، نشر هذا الموقع خبران بتاريخ 8 جانفي 2015، يتعلق الأول بعملية إنقاذ 73 مهاجرا بعرض البحر، جميعهم من جنس الذكور و قادمين من بلدان افريقية من جنوب الصحراء و تم نقلهم إلى جزيرة لامبيدوزا، دون الإشارة إلى وجود تونسيين من بينهم. والثاني يتعلق بخبر وصول، في اليوم الذي سبق،(أي 7 جانفي 2015)، لقرابة 10 تونسيين إلى جزيرة لامبيدوزا دون ذكر أسمائهم.

ثالثا، تولت قنصلية تونس ببلارمو مراسلة السلطات الإيطالية للاستفسار عن مصير هؤلاء التونسيين المفقودين، و التي أفادت، حسب الشهادة عدد 192 المؤرخة في 25 مارس 2016 والمسلمة من قبل القنصلية إلى عائلات المفقودين، بأنه لا يتوفر لديها أية معلومات بخصوص مصيرهم منذ 7 جانفي 2015. و هو ما يؤكد عدم تسلمهم من قبل الحرس البحري الإيطالي و إلا كانت السلطات الإيطالية قد أعلمت القنصلية بوصولهم كما هو معمول به عادة.

رابعا، تجدر الإشارة إلى أن فرضية تواجد هؤلاء الأشخاص بالسجون الإيطالية، فرضية مستبعدة جدا بالنظر إلى حصول السفارة التونسية بروما بصفة دورية على قائمة السجناء التونسيين من قبل وزارة العدل الإيطالية و التي عادة ما يتم إحالتها إلى المصالح المعنية بوزارة الشؤون الخارجية

للتثبت من إمكانية وجود أسماء لمفقودين ضمنها. كما أنه في صورة الأخذ بفرضية تواجدهم بالسجون الإيطالية، فإنه يُسمح لهم حسب قوانين السجون الإيطالية الاتصال بأهلهم بالهاتف وعبر البريد.

و عموما يجدر التذكير في هذا السياق بالمساعي الحثيثة التي قامت بها مصالح وزارة الشؤون الخارجية ومراكزها الدبلوماسية و القنصلية بايطاليا في إطار المتابعة و الكشف عن مصير المفقودين من المهاجرين التونسيين غير الشرعيين و الذين يرجح أنهم وصلوا إلى إيطاليا قبل و بعد سنة 2011.

- تم سنة 2011 توجيه القائمات الاسمية للمفقودين الواردة من عائلات المفقودين إلى السلطات الإيطالية المختصة، غير أن الأبحاث التي قامت بها مصالحها الفنية انطلاقا من هذه القائمات لم تمكن من الحصول على أية معلومة حول الأسماء الواردة فيها و لم تحسم في إمكانية وصولهم إلى السواحل الإيطالية أو عدمها بسبب اقتضاب الهويات المقدمة.
- لمزيد تكثيف جهود البحث، حرصت سفارتنا بروما بطلب من عائلات المفقودين وإثر تشكيل هيئة وطنية قارة لتنسيق البحث عن المفقودين، يرأسها السيد كاتب الدولة للهجرة والتونسيين بالخارج، على موافاة الجانب الإيطالي بـ 230 لوحة بصمية للمفقودين بهدف مقارنتها مع بصمات المهاجرين التونسيين غير الشرعيين الممسوكة لدى الجانب الإيطالي . وقد أفرزت هذه الأبحاث عن تطابق 14 بصمة فقط مع بصمات لمهاجرين تونسيين وصلوا إلى إيطاليا في فترات سابقة لسنة 2011 منهم سبعة تم ترحيلهم إلى أرض الوطن.
- تمّ موافاة الجانب الإيطالي خلال شهر سبتمبر 2012 بـ34 لوحة بصمية إضافية على إثر تلقي قائمة اسمية ثانية من عائلات المفقودين تضم 40 مفقودا، غير أن الأبحاث التي أجرتها المصالح الفنية الإيطالية لم تسفر عن نتائج ايجابية.
- تولّت وزارة العدل فتح تحقيق بخصوص المفقودين وإصدار إنابات قضائية دولية بشأنهم لغاية تشريك القضاء الإيطالي في الأبحاث.
- تبعا لطلب وزارة الشؤون الاجتماعية، أحالت الوزارة في شهر ديسمبر 2014 قائمة اسمية لـ501 مفقود تونسي في عمليات الهجرة غير الشرعية إلى السيد Vittorio PISCITELLI ، المفوض السامي للحكومة الإيطالية للأشخاص المفقودين بوزارة الداخلية الإيطالية لإجراء أبحاث أضافية في الموضوع، إلا أنه أفادنا بمقتضى مراسلة رسمية بأن نتائج الأبحاث والتحريات التي قامت بها إدارة الأمن العمومي الايطالية على أساس هذه القائمات كانت سلبية.

- أُحدثت لجنة مكلفة بمتابعة ملف التونسيين المفقودين جراء الهجرة غير الشرعية باتجاه السواحل الإيطالية بقرار من السيد وزير الشؤون الاجتماعية مؤرخ في 4 جوان 2015، تمّ على إثرها الاتفاق مع المفوض السامي على الاعتماد مجددا على اللوحات البصمية للمفقودين. وفي هذا الإطار تمّ ترتيب لقاء بروما لوفد اللجنة المذكورة يوم 10 ديسمبر 2015 مع المفوض السامي، و قد اتفق الجانبان على استكمال الوفد التونسي جمع المعطيات حول المفقودين.
- تمّ بموفى سنة 2015 موافاة الجانب الإيطالي بـ355 لوحة بصمية للمفقودين قصد استغلالها في عمليات البحث والتحري.
- تنفيذا لتوصيات سيادة رئيس الجمهورية خلال زيارته إلى إيطاليا يومي 8و9 فيفري 2017 عقدت هذه اللجنة اجتماعا ثانيا بروما يوم 23 فيفري 2017 مع المفوض السامي، حيث سلّمه الوفد التونسي 223 بصمة جينية منتزعة من أهالي المفقودين وصور و بصمات ومقاطع فيديو للمفقودين التونسيين. وقد تمّ خلال هذا الاجتماع الاتفاق على أن تتولى مصالح المفوض السامي إحالة كافة المعطيات والوثائق التي تسلّمها إلى إدارة الأمن العمومي الإيطالي للقيام بالتحريات اللازمة.
- أفادنا الجانب الإيطالي بأنه تعذر عليه التحري في 355 بصمة التي تمّ توجيهها له سابقا لعدم مطابقتها للمواصفات الشكلية (حيث تمّ إرسالها بحجم Format غير ملائم و محرّرة باللغة العربية)، مقترحا مدّه بالمعطيات البيوميترية للأشخاص المفقودين حسب معايير الشرطة الدولية Interpol مع صياغة معطيات الحالة المدنية بالحروف اللاتينية.
- أما بخصوص التحاليل الجينية لأهالي المفقودين، فقد تمّت إفادة الجانب التونسي بأنه لا يمكن مقارنتها مع مخزون البنك الإيطالي للبصمات الجينية باعتبار أن هذا البنك حديث الإنشاء و لم يدخل حيز العمل إلا بداية من سنة 2016.
- تم الاتفاق فيما بعد على تشكيل لجنة فرعية فنية علمية مشتركة تتولى التحري في المعطيات المتوفرة حول المفقودين و مقارنتها مع بنك المعلومات الممسوك لدى الجانب الإيطالي (لم تنعقد بعد).
- تتواصل الوزارة بشكل مستمر مع الوزارات المعنية بهذا الملف قصد متابعة الموضوع مع الجانب الإيطالي.
- تشارك الوزارة ضمن اللجنة المكلفة بمتابعة ملف التونسيين المفقودين جراء الهجرة غير الشرعية باتجاه السواحل الايطالية التي يترأّسها السيد وزير الشؤون الاجتماعية.